

النفط الكويتي يرتفع إلى 43.28 دولار للبرميل

تعافي الاقتصاد الأمريكي، وأنهت عقود خام برنت جلسة أمس منخفضة 19 سنتاً لتسجل عند التسوية 43.22 دولار للبرميل، في حين هبطت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 56 سنتاً لتصل إلى 41.04 دولار للبرميل.

مخاوف فيروس كورونا، وتستمر المخاوف ذات الصلة بالوباء في الضغط على الأسواق وإثارة القلق بشأن تعافي الاقتصاد العالمي وبالتبعية الطلب على الخام. وكانت أسعار الخام ارتفعت خلال التعاملات مع التفاؤل بشأن اقتراب تشريع إعانة جديد بقيمة تريليون دولار لدعم

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2 سنت لتصل إلى 43.28 دولار، مقابل 43.26 دولار يوم الاثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. عالمياً، تراجعت أسعار النفط بأكثر من 1% لأول مرة في 3 جلسات متتالية عند تسوية تعاملات أمس، وسط استمرار

خلال ندوة تعديلات أصحاب المشاريع الصغيرة

الحزمة الاقتصادية.. عدم جدية ومعاونة المبادرين مكانك راح

◆ **الياقوت: بناء كيان قانوني ضرورة**

لحماية الأنشطة التجارية لمشاريع الشباب

◆ **أسرار حيات: الحوكمة والإعفاءات**

من رسوم الخدمات وإدراج

المبادرين هم بالمناقصات ضرورة

◆ **معرفي: مبيناً القروض والتسهيلات والمحفزات**

الكويتية غير جيدة ولم تحقق الهدف المنشود

لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعرقل نمو تلك المشاريع ولا سيما ما يحقق أهداف المشاريع وفق خطة واضحة وما يدعم التسويق من قبل الصندوق لتنمية قدرة التنافسية، وأفادت أن الحوكمة بمفهومها تعمل على تحقيق الأهداف بأسلوب مهني وأخلاقي بكل مهنية وشفافية في توفير الخدمات الحكومية، مؤكدة أن المساواة والشفافية غير متوفرة في الأجهزة الحكومية بالدولة وهو ما يعوق تحفيز وتشجيع الشباب لانخراط في القطاع الحر متسائلة عن سبب عدم دعم الاقتصاد وتحقيق التكامل والتوازن في المشاريع الاقتصادية والتنموية بالبلاد.

74 لسنة 2019 والذي أقر لمساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يكاد لا يخدم أي مشروع حيث أن المبادرين يحتاج إلى مخاطبة الموظفين في الحكومة من أجل توحيتهم بحقوقه في المناقصات لجهلهم بالقانون وتلك هي التحديات مطالبا الأجهزة الحكومية بضرورة توعية الموظفين بحقوقهم ومتطلبات وإعفاءات المبادرين من قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي ذات السياق أوضحت عضو مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية أسرار حيات، أن «صنع بالكويت» لا تجد حماية ودعم في المشاريع حيث أن الابتعاد عن الحوكمة والشفافية بالصندوق الوطني



أسرار حيات



داود معرفي



خليفة الياقوت

لشركة كي بي سوفت داود معرفي أن العالم انتهى من وقت الإجراءات الصحية وبدأت الدول تدخل في العمل والحياة الطبيعية مبيناً أن القروض والتسهيلات والمحفزات الكويتية غير جيدة ولم تحقق الهدف المنشود، موضحة أن إشكالية الإجراءات وغيرها من الحزمة الاقتصادية لم تخدم المشاريع ولا الشباب ولم تحقق أي خطوة في النمو الاقتصادي لافتاً إلى أن معظم الإجراءات التي تسعي الدولة لاتخاذها معطلة ولم تتقدم خطوة واحدة لدعم وإنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأشار معرفي إلى أن بند المناقصات في المشاريع الحكومية وفق تعديل القانون

المشاريع وتخفيف المبادرين وتهديد الاقتصاد مشيراً إلى أن جائحة كورونا أثرت على الشركات والمكاتب والفرق القانونية وغيرها فكيف بالمشاريع الصغيرة التي تعتبر هيا الأجر بالدعم والتحفيز الاقتصادي وضرب الياقوت مثالاً للدول الخارجية التي تساند المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنها سويسرا التي قدمت دعماً لنحو 590 ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر وبدون فوائد من أجل حماية الاقتصاد وحماية المبادرين ودعمهم متسائلة عن دعم الدولة للشباب والمشاريع بدلاً من الخلافات والجدل حول التحفيز ومن جانبها أكد الشريك والرئيس التنفيذي

يري القانون النور في وقت قريب، مضيفاً أن كل مبادر ومشروع يحتاج إلى كيان قانوني وليس مستشار قانوني حيث أن البيان القوي يحمي الشركة من الكثير من الإشكاليات التي يمكن وأن تحدث في المستقبل حيث تحتاج الشركات إلى عقود مع مستثمرين وناقضات وصفقات وهي تحتاج إلى قانوني خبير تجنباً للوقوع في الأخطاء. وذكر أن تأهيل المبادرين وأصحاب الابتكارات والأفكار، من قبل الحكومة يجب أن يتمثل في الدعم والمساندة والحماية من أجل دفع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى النجاح وليس العكس لعزلتهم وتحطيمهم ومن ثم الرج بهم في السجن وبالتالي تدمير

ناقش المشاركون في ندوة «صعوبات وتعديات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة» والتي نظمتها المنظمة الدولية لتمكين المرأة، مجموعة من الإشكاليات التي تواجه أنشطتهم وأعمالهم مطالبين الأجهزة المنوطة بالدولة بضرورة وضع الحلول العاجلة وتذليل كافة العقبات لدعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة.

وقال المدير الشريك لمجموعة الياقوت والفرزان القانونية، خليفة الياقوت، أن هناك 3 عناصر أساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في دورها وأهميتها الاقتصادية وكيفية حمايتها، مبيناً أن القانون عرفها بإنها المشاريع التي لا يتجاوز رأس مالها 500 ألف دينار وعدد عمالها لا يتجاوز إلى 150 عامل. كما وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدخل في نطاق المشاريع التجارية وأضاف الياقوت أن نسبة كبيرة من فئة الشباب في الكويت هي التي تعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لافتاً إلى أن المساواة المطلقة في إيقاف القروض لمدة 6 أشهر للأفراد والمشاريع غير معقول وهي مفسدة مطلقة ويجب أن يكون هناك توصيف واضح وحزمة اقتصادية جادة، ويجب على البنوك أن تخصص إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمتهم ومساندتهم كونهم يستحقون الدعم سواء في تأجيل القروض أو تخفيض أو تأجيل الإيجارات. وقال الياقوت إن مشروع قانون الإفلاس خصص بنود ومواد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة منوهاً إلى أن القانون قدم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة مساهمات وإعفاءات كي لا يتعرضوا للإفلاس متمنياً أن

16 أغسطس إدراج أسهم «شمال الزور»

مؤشرات البورصة تتراجع عند الإغلاق.. والبنوك يقود الهبوط

اعتباراً من 16 أغسطس 2020، وعليه تمت الموافقة على هذا الطلب. وبذلك سيكون تاريخ إدراج أسهم «شمال الزور» في السوق الأول ضمن قطاع المنافع، والبدء بتداول أسهمها اعتباراً من يوم الأحد الموافق 16 أغسطس 2020.

ووفق الشركة أو ضاعها بما يواكب الاشتراطات الخاصة بإدراج في البورصة بما في ذلك تقديم بيانات مالية حديثة وآخر سجل للمساهمين. وتجدر الإشارة إلى أن شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه، هي الشركة المالكة لمحطة الطاقة والماء التي تعرف بمحطة الزور الشمالية.

وقد حدد رأسمال الشركة بمبلغ 110 ملايين دينار، موزعاً على 1.1 مليار سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، حيث سبق تم طرح 50% من مجموع الأسهم الإجمالية بقيمة مقدارها 55 مليون دينار للاكتتاب العام لجميع المواطنين الكويتيين.



على الجانب الآخر، أعلنت بورصة الكويت بان شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه قد تقدمت بطلب تحديد بدء تاريخ الإدراج في السوق الأول

سبباً بالبورصة بقيمة 6.49 مليون دينار مُترجماً 1.37%، بينما تصدر سهم «الأولى» نشاط الكميات بتداول 38.5 مليون سهم مُترجماً 0.72 بالمائة.

انتهت بورصة الكويت جلسة أمس الأربعاء بالبنوك الأحمر، حيث انخفض مؤشرها العام 1%، وتراجع السوق الأول 1.34%، وحبط الرئيسي 0.08% وانخفض «نوبيس 50» بنسبة 0.39%. وارتفعت سيولة البورصة بنحو 9.4% إلى 29.73 مليون دينار مقابل 27.18 مليون دينار بالأمس، كما صعدت أحجام التداول 6.7% إلى 133.29 مليون سهم مقابل 124.98 مليون سهم جلسة الثلاثاء.

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات هبوطاً بصدارة البنوك الذي تراجع 1.71%، بينما ارتفعت مؤشرات 5 قطاعات أخرى يتصدرها الخدمات الاستهلاكية بنمو نسبته 1.26%.

وجاء سهم «الإقامة» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بانخفاض نسبته 8.31%، فيما تصدر سهم «التخصيص» القائمة الخضراء مُترجماً بنسبة 6.27%.

وحقق سهم «الكويت الوطني» أنشط

«البترو» الكويتية تنهي الأعمال الرئيسية بمستشفى الكويت الميداني وتسليمه لـ «الصحة»

عن مكاتب إدارية وغرف تعقيم خاصة مع المرافق الخاصة ومولدات الكهرباء الاحتياطية، وأضافت أن هذا العمل بأكمله تم تنفيذه في غضون ثلاثة أسابيع فقط وسلمت لـ (الصحة) مبيته ان القطاع النفطي يقوم حالياً بالزهد من تطوير المعلومات ونظام التهوية الخاص بالصالة فضلاً عن تجهيزها بالأسرة والمعدات الطبية الحديثة ووحدة الغازات الطبية ومولدات الكهرباء الاحتياطية وبغضون ثلاثة أسابيع.

وأشارت إلى أن الصالة رقم 5 تبلغ طاقتها الاستيعابية 208 أسرة وتم فيها استكمال أعمال الهندسة المدنية والكهربائية والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ونظام التهوية والمرافق الخاصة بها كما يجري العمل حالياً على تجهيز الصالة بالأسرة والمعدات الطبية الحديثة ووحدة الغازات الطبية ومولدات الكهرباء الاحتياطية. وقالت: إن الصالة رقم 6 تبلغ طاقتها الاستيعابية 406 أسرة حيث تم استكمال الأعمال المدنية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات ونظام التهوية الخاص بالعمل حالياً على تجهيزها بالأسرة والمعدات الطبية الحديثة ووحدة الغازات الطبية ومولدات الكهرباء الاحتياطية. أما فيما يتعلق بسكن الطاقم الطبي والتمريضي وسكن العمال فقد بينت

الوزراء رقم 485 بتكليف مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها تنفيذ أعمال المستشفى الميداني تم على الفور تشكيل فريق عمل نخبة من العاملين الكويتيين من الشركتين لإنجاز العمل وذلك تحت إشراف ومتابعة وزارة الصحة وبالتنسيق مع كافة جهات الدولة ذات الصلة.

وأضافت أن الأعمال بدأت فعلياً في 7 أبريل الماضي حيث تولت (كبيك) أعمال الإنشاء المدنية والتجهيزات الفنية المساندة في حين تولت (نخط الكويت) تجهيز الأسرة والمعدات الطبية والتجهيزات المرफقة وذلك استناداً إلى خبرتها الكبيرة في إدارة مستشفى الاحمدي على مدى عدة عقود.

وبينت أنه تم في هذا السياق تجهيز الصالات رقم 4 و5 و6 و8 وتوفير كل المتطلبات لتصبح غرماً متكاملة جاهزة لاستقبال المرضى تتسع لأكثر من 1200 سريراً وهي أكبر طاقة استيعابية من حيث الأسرة لأي مستشفى في دولة الكويت في حين بلغت الطاقة السريرية لوحدة العناية المركزة أكثر من 250 سريراً وهي بدورها أكبر طاقة استيعابية على مستوى الكويت.

وقالت إنه بعد ذلك صدر قرار آخر عن مجلس الوزراء بإنشاء مبنى سكن خاص للطواقم الطبي والتمريضي والعمال الفنيين العاملين في المستشفى الميداني فتم على الفور البدء بذلك بهدف التنفيذ السريع للمبنى المذكور. وذكرت أن المستشفى يتضمن صالة رقم 4 التي تحتوي أكثر من 250 سريراً مع جميع المعدات والأجهزة الطبية الحديثة ووحدة الغازات الطبية الخاصة بها فضلاً

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أمس انتهاء الأعمال الرئيسية في مرافق مستشفى الكويت الميداني بتمتة مشرف «مع تنقي بعض الأعمال البسيطة والصحة قيد الاستكمال» وتسليمه لوزارة الصحة الكويتية مشيرة إلى أنه يعتبر «مدينة صحية متكاملة».

وأوضحت المؤسسة في بيان لـ (كونا) أن القطاع النفطي الكويتي ممثلاً بكل من شركة نفط الكويت والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كبيك) استكملت المساعي الجهد التي تم بذلها لمساندة جهود الدولة في مواجهة جائحة كورونا المستجد (كوفيد - 19). وأفادت أن القطاع يتوج حرصه الكبير ومنذ بداية أزمة (كورونا) على تخصيص كافة موارده وتوفيرها لمساندة جهود السلطات الكويتية لاسيما العاملة في المجال الصحي وذلك تجسيدا لرسالته في خدمة دولة الكويت وأداء مسؤوليته الاجتماعية على أفضل وجه. وذكرت أن العمل في المشروع انطلق بناء على قرار من مجلس الوزراء بهدف دعم قدرات الدولة حيث تم البدء بتنفيذ المشروع في أرض المعارض بمنطقة مشرف بسواحد كويتية وقدرات القطاع النفطي وحده دون الاستعانة بأي طرف خارجي وأكدت أنه تم تنفيذ العمل بسرعة قصوى وفي وقت قياسي مع الحفاظ على جودة في العمل ليأتي هذا المشروع متكاملًا ويشكل جحد ذاته مدينة طبية متكاملة لن تقتصر على جهود مكافحة (كوفيد - 19) بل يمكن أن تتوسع بالمستقبل لمواجهة أي أزمة قد تشهدها البلاد في هذا المجال. ولغقت إلى أنه منذ صدور قرار مجلس

فهد المخيزيم رئيساً لمجلس إدارة (الكويتية للمقاصة)



فهد المخيزيم

اعتمد مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة قراراً باختيار فهد عبد الرحمن المخيزيم ليتولى مهام رئاسة المجلس خلفاً للصالح السلمي الذي تقدم باستقالته قبل أيام، فيما يتولى طلال بدر البحر مهام نائب الرئيس. جاء قرار المجلس الذي انعقد نهاية الأسبوع الماضي بإجماع الآراء ما يعكس توافقاً على تعيين المخيزيم بهذا الموقع الاستراتيجي، وذلك لما يتمتع به من خبرات متراكمة في شؤون المال والأعمال، وقدرته الفائقة على إدارة الكيانات الاستثمارية المتنوعة.

ويملك المخيزيم خبرة واسعة بشؤون أسواق المال اكتسبها من واقع الأعمال التي يشترك فيها بشكل دائم بحكم موقعه المختلفة التي يشغلها في العديد من الشركات والمجموعات المالية والاستثمارية.

ويشغل المخيزيم حالياً منصب الرئيس التنفيذي بشركة الاستثمارات الوطنية الرائدة في إدارة الأصول الاستثمارية سواء لصالحها أو لصالح الغير، فيما تمتد الخبرات العملية للمخيزيم إلى أكثر من 25 عاماً بدأت منذ الوطنية.

أرباح «التأمينات» الكويتية تتجاوز 7.3 مليار دولار خلال الربع الأول



أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أمس الأربعاء، عن أداءها الاستثماري للربع الأول من السنة المالية، محققة أرباحاً بلغت 7.34 مليار دولار للفترة من 1 أبريل إلى 30 يونيو 2020؛ مما يعكس كفاءة فريق قامت بها الإدارة الجديدة للسياسة الاستثمارية الجديدة التي بدأت المؤسسة بتنفيذها منذ 2017.

وقال نائب المدير العام لشؤون الاستثمار والعمليات في المؤسسة، راشد النصف: «هذا الأداء المتميز على الرغم من تقلبات السوق الناتجة عن جائحة (كوفيد 19) والحروب الاقتصادية بين الاقتصادات العظمى هو نصرة الجهود التي قامت بها الإدارة الجديدة للمؤسسة ولجنة الاستثمار وفريق الاستثمار الجديد المكون من أكثر من 76 موظف استثمار كويتي متخصص. لا شك أن هذا الأداء هو نقطة تحول في تاريخ المؤسسة الاستثماري».

وأوضح النصف أن من أبرز النتائج الاستثمارية للمؤسسة خلال الربع الأول من العام الجاري هو النجاح المستمر لاستراتيجية تخفيض معدل

من 37.2% من إجمالي أصول المؤسسة، كما في 31 مارس 2017 إلى 11.5% من إجمالي أصول المؤسسة كما في 30 يونيو 2020 وحسب الخطة المعتمدة التي تهدف إلى الوصول إلى نسبة أصول نقدية أو شبه نقدية أقل من 4% بحلول 31 مارس 2021». وأشار إلى أن هذه الاستراتيجية يتم مراجعتها بشكل دوري للأخذ بالاعتبار تطورات السوق العالمية، ولا شك أن المؤسسة اليوم بدأت بحفظ ثمار الاستراتيجية الاستثمارية الجديدة للمؤسسة.